

التراث الأثري: جدواه وسبل الحفاظ عليه

حملة إنقاذ آثار النوبة نموذجاً

أحمد أبو القاسم الحسن

ملخص: يعالج هذا البحث مفهوم التراث الثقافي بشقه المادي بصورة عامة، ويعرض المهددات والمخاطر الطبيعية والبشرية التي يتعرض لها. كما يعرض لعلم الآثار؛ كرافد من روافد التراث، وجدواه، كأحد مرتكزات الهوية؛ وكونه رافداً اقتصادياً مهماً، ما يتطلب الحفاظ عليه بكل الوسائل القانونية والإدارية والتقنية وغيرها؛ والعمل على تنميته بإدارته، واستثماره بالوسائل العلمية المناسبة التي تحقق أهدافه. وهكذا، برز علم إدارة موارد التراث إلى الوجود، كفرع من علوم الآثار، ليضيف إلى مسؤوليات العلم الأم مهمة الحفاظ على التراث وتهيئته وتأهيله للاستفادة منه في التنمية. يعرض البحث لتجربة حملة إنقاذ آثار النوبة ونتائجها، وجدواها في حماية التراث وتأهيله، لاستثماره في التنمية الاقتصادية، ويخلص إلى بعض التوصيات.

Abstract: This research deals with the concept of cultural heritage, in its tangible aspects. It discusses the natural and human threats to this heritage. It addresses archaeology as one of the main tributaries of heritage and as one of the pillars of national identity and sustainable economic development. Therefore, several countries endeavor nowadays, to protect and preserve their archaeological heritage sites using all legal, technical, managerial and other means to promote and invest it in tourism industry, with appropriate scientific methods. These endeavors led to the birth of a new discipline known currently as heritage/cultural resource management. The research discusses the results of the rescue campaign of Nubia archaeological heritage, and concludes with some suggested recommendations.

مقدمة

لحماية التراث في ١٦ نوفمبر ١٩٧٢م تقرر نظمها حماية وملكية نوعين من موارد التراث هما: موارد التراث الطبيعي وموارد التراث الثقافي (<http://whc.unesco.org/fr/conventiontext>). وتعرّف الاتفاقية موارد التراث الثقافي بأنها ما أنتجه الإنسان، عبر ممارساته في مكان ما عبر السنين، سواء أكان هذا التراث مادياً أم معنوياً. ويتأثر التراث الثقافي بحاجات الإنسان، وفكره؛ نتيجة تعامله وتأثره بالموارد الطبيعية، والبيئة الثقافية التي يعيش الإنسان في وسطها.

ووفقاً لتحديد نطاق التراث الثقافي الإنساني، يمكننا عدّ البيوت، والشوارع، والأنفاق، والورش، والأسواق، والقصور، والآلات، والأجهزة، والملابس، وأشكال الأطعمة، جزءاً مادياً من التراث الثقافي. في حين أن الأفكار، والعادات، والتقاليد، والاتجاهات، والقوانين، واللغة والفلسفة جزءاً معنوياً من ذلك التراث الثقافي.

التراث الأثري وإدارته بحر علمي عميق وشائك، يُشكّل أحد أهم المرتكزات التراثية، التي تعمل الكثير من الدول على الاهتمام بها بوصفها روافد مهمة للتراث الوطني. فهو يشكل الإطار التاريخي الذي تنطلق منه حضارة الأوطان، ويعد بمثابة الوعاء الذي يضم بين جنباته الحصيلة الإنسانية لكافة جوانب تطور هذه الأوطان ونموها.

لذلك، اهتمت الدول بالتراث الأثري، وإدارته، والعمل على حصره وكشفه ودراسته، وحمايته وصيانته، والتعريف به، لنقله للأجيال القادمة، والاستفادة منه؛ بتوظيفه واستثمار قيمه الإيجابية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مُستدامة.

مفهوم موارد التراث الثقافي

إن اتفاقيات حماية التراث التي حددتها منظمة اليونسكو

العادات أو البحث عن الأشياء القديمة؛ وهذا المصطلح مركّب من كلمتين هما: «Archaïos» قديم، و «logos» علم أو معرفة. لهذا، فإن كلمة اركيولوجيا في اللغة اليونانية القديمة تعني معرفة أو علم الأشياء القديمة (دانيال ٢٠٠٠: ١٦).

مفهوم علم الآثار

طرح كثير من العلماء تعاريف مختلفة عن علم الآثار طوال ١٦٠ عاماً من تاريخه، بوصفه علماً أكاديمياً. ورغم ذلك لا يوجد تعريف واحد متفق عليه حتى الآن. ولكن يمكننا أن نشير من خلال مفهومنا العام له بأنه العلم الذي يعنى بالدراسة بطرق علمية سليمة كل ما خلفه الإنسان من خلال البحث والتنقيب في الماضي، من جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، والفكرية والبيئية (دانيال ٢٠٠٠: ١٥).

علم الآثار رافد من روافد التراث

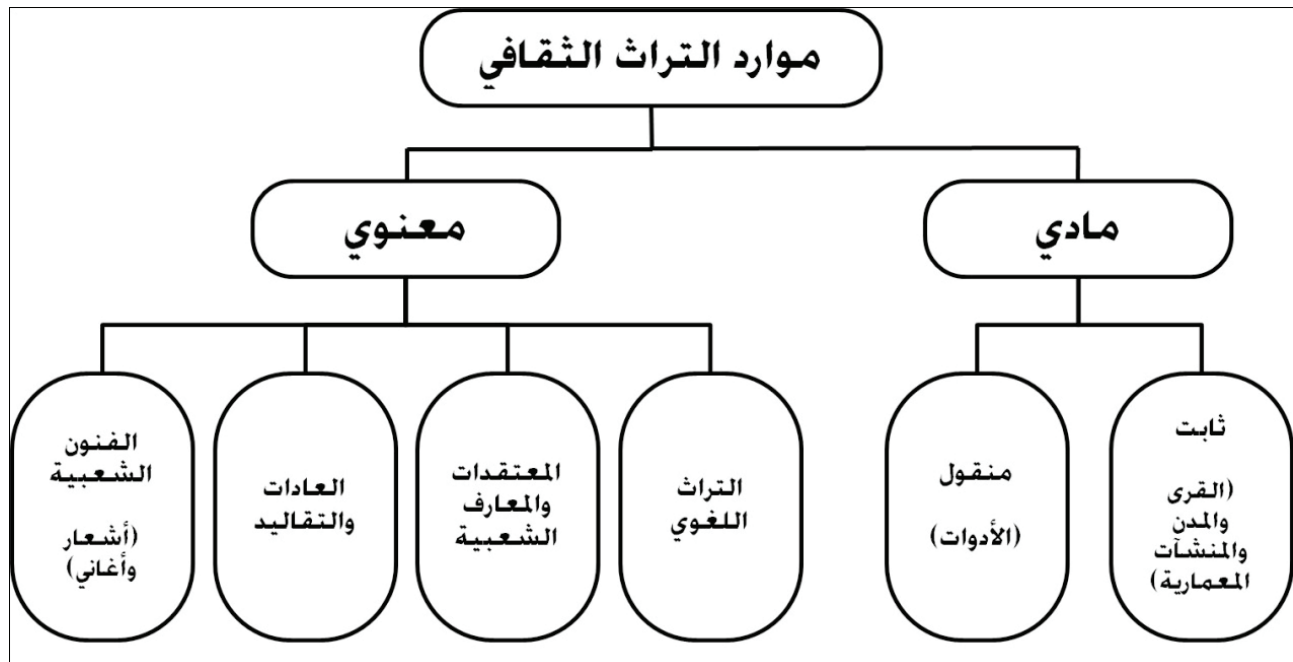
إن الثقافة صفة تفرّد بها الإنسان، منذ ظهوره على الأرض، بما خصّه الله من مقدرات فيزيقية وسلوكية مكّنته من التكيف مع المتغيرات البيئية، فترك لنا إرثاً

وتُعرّف موارد التراث الثقافي بأنها: «مجمّل المنتجات الإنسانية المادية والمعنوية والناجمة عن أنشطة الإنسان المختلفة في إطار تكفيه مع الوسط البيئي والثقافي المحيط» (المرجع السابق ذكره). وعليه، تُصنّف عناصر موارد التراث الثقافي إلى نوعين رئيسين، هما: التراث الثقافي المادي، والتراث الثقافي المعنوي؛ ولكل نوع منهما فروع (الشكل ١).

تعريف الآثار

هو كل ما تركه الإنسان في الزمان الماضي من مخلفات حضارية، صنعها أو وجدها واستخدمها كما هي، إضافة منه أو من دونها، مستفيداً من خبرة عصره وبيئته. ويعد أي مخلف أثراً، إذا مضى عليه زمن بنحو ثلاثمائة سنة، وذلك وفق تعريف الهيئة الدولية لإدارة التراث الأثري (<http://icomos-org/icaahm>)؛ وبذلك يصبح وثيقة حضارية، تؤدي دراستها إلى الوقوف على جوانب شتى ومهمة من الإنجازات المادية وغير المادية للإنسان في الماضي.

وكلمة آثار Archaeology، تبعاً للمعاجم، تعود في أصلها إلى الكلمة اليونانية القديمة Archaïologia وتعني علم



الشكل ١: عناصر موارد التراث الثقافي

بحوث علمية، وحماية ذلك التراث، وإنفاذه مما يتعرض له من مخاطر. ويشار إلى هذا التوجه في أدبيات علم الآثار والأنثروبولوجيا بمسمى «إدارة الموارد الثقافية» Cultural Resources Management، ويرمز لها اختصاراً بـ (CRM)، كما يستخدم أيضاً تعبير «إدارة التراث الثقافي».

التراث الأثري (Archaeological heritage)

لقد أصدرت كثير من الدول قوانين وتشريعات لتعريف التراث الأثري وحمايته (Cleere 1989: 10)، كما صدرت بعض الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية بهذا الشأن (مثلاً الاتفاقية الأوروبية لحماية التراث الأثري، وتعرف بمعاهدة فاليتا، الموقع في 16 يناير من العام 1992م <http://conventions.coe.int/treaty/en/treaties/Html>). وتعرف اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري (International Committee for Archaeological Heritage Management (ICAHM)، التراث الأثري بأنه «يضم جميع أنواع الآثار التي ارتبطت بالأنشطة الإنسانية على مر التاريخ، سواء على سطح الأرض أو الغارقة تحت الماء، وما يصاحب هذا التراث الثابت من مواد منقولة كانت تعد أجزاء من الأثر، ويشمل المحيط الطبيعي للموقع الأثري أو التاريخي. كما يشمل المعثورات الأثرية المعروضة في المتاحف وتلك المعثورات الأثرية الخاصة التي بحوزة بعض الناس، والمواد الأثرية التي لم تكتشف بعد (Carman, 2002: 22).

هذه المفاهيم السالف ذكرها توجد في أدبيات علم الآثار، وهي تعكس صعوبة تعريف التراث. ويزداد الأمر صعوبة إذا حاولنا البحث عن تعريف للتراث الأثري خارج علم الآثار. ويلاحظ أن هناك فرق بين السجل الأثري (Archaeological record) والموارد (Archaeological Resource) والتراث الأثري (Archaeological Heritage) المستهدف بالإدارة والحفظ. فالآثار عند اكتشافها أول الأمر تشكل أو تعامل على أساس أنها جزء من السجل الأثري. وبعد ذلك يمكن التعامل معها على أساس أنها مورد للحفظ للاستفادة منها مستقبلاً. وفي مرحلة لاحقة يمكن التعامل مع هذه الآثار بتقديمها لعامة الناس (public) لتصبح جزءاً من التراث، وشأناً يخص المجتمع بأسره، بحكم أن التراث

ثقافياً وحضارياً، يمتد زمانه منذ ما قبل التاريخ إلى وقتنا الحاضر. وكما توضح اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، يضم التراث مواقع الآثار والمتاحف والتي تتضمن الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكوينات ذات الصبغة الأثرية والنقوش والكهوف، ومجموعات المعالم التي تحوي قيماً عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم (يونسكو 1972م).

إن الاهتمام بالتراث الثقافي بجميع عناصره المادية والفكرية موضوع إنساني عرفته كل الشعوب القديمة والحديثة. ولكن هذا الاهتمام ظل لفترة طويلة رغبة يحملها الإنسان بشكل عاطفي، لا توجهها إرادة جماعية، ولم تل التنظيم الرسمي والإشراف إلا بعد بروز الدولة الحديثة بحدودها الجغرافية. ويمكن تتبع الاهتمام الحكومي بالماضي، والموروث الثقافي عموماً، بظهور علم الآثار وتطوره؛ علماً له وزنه العلمي والأكاديمي. إذ، فإن إدارة التراث الثقافي ترتبط بعلم الآثار منذ نشأته وتطوره، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن التراث مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالماضي، وأن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي خصه سبحانه وتعالى بمعرفة الماضي. وبشكل التراث القديم (الآثار) الجزء الأغلب من التراث.

إن الآثار هي دليل الماضي في الحاضر وصلة الحاضر بالماضي. ومع ظهور علم الآثار في الأوساط العلمية وتطوره على مدى قرنين من الزمان (التاسع عشر والعشرين) ازداد الاهتمام بالآثار والتراث التقليدي؛ فتأسست الأقسام المتخصصة في الجامعات، وأنشئت المتاحف، وجرى ترسيخ النشاط العلمي الأثري علماً يسهم في إنتاج معرفة تعنى بتطور المجتمعات ومنجزاتها الحضارية. وصارت هذه المعرفة تنعكس على المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لترسيخ مبدأ الوطنية في الدول المختلفة. وفيما يتصل بالاهتمام المتصاعد في توظيف التراث الثقافي لأهداف معلومة في المجتمع، فقد خصصت الاعتمادات المالية لتجهيز الإدارات التي تقوم بدراسة هذا التراث على أكمل وجه وحمايته؛ وبمرور الوقت برز توجه في الدراسات الأثرية والأنثروبولوجية يعنى بالتخطيط المستقبلي لإجراء

عليه. وقد ميز كل من هول وماك آرثر بين أربعة مجالات مترابطة، ذات أهمية في التراث هي الأهمية الثقافية/ الاجتماعية، والعلمية والسياسية والاقتصادية (Hall and McArthur 1993: 44).

– **الأهمية الثقافية والاجتماعية:** يشكل التراث الهوية الثقافية التي تميز أي شعب عن غيره. فالهوية ما هي إلا تراكمات تفاعل الإنسان مع المتغيرات البيئية الاجتماعية والثقافية التي تشكل لنا في الأخير ما يعرف بالتراث. يلاحظ أن الأمم المعاصرة ذات التاريخ والماضي الحافل بالإنجاز أصبحت ترتبط بماضيها، وتعرف نفسها به؛ تأكيداً لارتباطها بجذورها وأصولها، ولا تود أن ينفصل تراثها عن ذاكرتها.

إن التراث بأنواعه المختلفة روح الوطن ووجدانه، وهوية المجتمعات البشرية. وهو يحمي المجتمعات من تيار العولمة الثقافي، بالتفاعل مع ذلك التيار، بإعداد العدة لمواجهة، والبحث عن إيجابياته، وليس برفضه. فتراث الأمة هويتها الذي تجتمع عليه، ويعدّ من مقوماتها التي يجب أن تصان ويحافظ عليها جيلاً بعد جيل. وإذا كان التغيير ضرورياً ولا بد منه، فإنه يجب أن لا ينال من الهوية الثقافية للمجتمع.

– **الأهمية العلمية:** يعد التراث الأثري مصدراً مهماً لمعرفة العصور السابقة، وتجارب الأمم، ودليلاً حيواً على مراحل تطورها، كما يوضح لنا تركيب الأمة الاجتماعي والاقتصادي ومؤشر تقدمها الحضاري. بل إن أهمية التراث تمتد إلى أكثر من ذلك، إذ يعد ذاكرة التاريخ الحيّة، وحلقة الوصل بين الماضي والحاضر. فالحاضر في جانب كبير منه هو نتاج الماضي. وهذا يشير إلى أن فهم التاريخ وأحداثه لن يكتمل من دون دراسة التراث وعناصره، وهذا بدوره يشير لتلازم كل من التراث والتاريخ. فإن كان التاريخ هو ذاكرة الأمة، فالتراث روحها (Hall and McArthur 1993: 59).

– **الأهمية السياسية:** إن معنى التراث ورمزيته قد تخدم أغراضاً سياسية. كما أشار هول وماك آرثر (Hall and McArthur 1993: 44) فإن التراث، بحكم ما هو متعارف عليه، هو مفهوم سياسي، فيما يتعلق بتعزيز أهمية حفظه، وكيفية تناوله. وإن كان لكل أمة أن تستند إلى ماضيها فإن

يشكل مورداً لتشكيل الهوية الوطنية (Lipe 1984: 2; Fowler 1982: 9) وإبرازها كأحد محركات النهضة.

ويأتي في سياق حماية التراث الأثري التحديد أو التعريف، والمسح، والتنقيب، والتسجيل، والترميم والصيانة، والمراقبة، والبحث العلمي، وتوعية العامة بأهميته، إلى غير ذلك من إجراءات إدارية تُعنى بالتخطيط والإحياء المستمر، للاستفادة من مواقع التراث المختلفة.

وتوفر الاتفاقيات والتوصيات العالمية التي أصدرتها المنظمات التي تختص بالتراث الثقافي الإرشادات والمبادئ العامة لإدارته. وتعرف هذه الإدارة في أوروبا باسم إدارة التراث الأثري (Archaeological heritage management)، وفي استراليا باسم إدارة التراث الثقافي (Cultural heritage management)، وفي الولايات المتحدة باسم إدارة الموارد الثقافية (Cultural resources management) أو علم الآثار العام (Public archaeology).

نشأ حقل إدارة التراث الأثري وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنها انتشر في أوروبا. وقد شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية بدايات استخدام إدارة التراث الأثري كجزء من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأوروبية. إذاً هو حقل حديث النشأة ولا يزال يحاول التعريف بأهدافه في الإطار الاقتصادي والاجتماعي، لوضع أساس فلسفي ومنهج عام له (Smith 1993:55-75).

أهمية التراث الأثري

إن التراث الأثري تراث إنساني (ويمثل الجزء المرئي من التاريخ) وهو ملك للبشرية جمعاء، غير قابل للتعويض، فإذا ما أُلِف أو أُزيل من الوجود فإنه لا يمكن أن يعود كما كان، ولا يمكن إعادة أصالته بعد تدميره. لذلك، لا بد من حمايته وصونه والمحافظة عليه.

تتبع أهمية التراث الأثري لما يحمله من قيم (قيم النادرة، الهوية، القيم الفنية، الوظيفية، التعليمية، الاجتماعية، السياسية) وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد، وأنه يمثل ذاكرة الأفراد والأمة، ولذا لا بد من المحافظة

بشرية من الجهل وقلة الوعي، وبعضها ناتج عن التخريب المتعمد. ويمكن تلخيصها كما يأتي (Gisema 2001: 62):

– الظروف البيئية الطبيعية

تعد موارد التراث الأثري مواقع أثرية وتاريخية، والمحيط الطبيعي لها، موارد غير متجددة، فهي معرضة لشتى أنواع التلف. فمضي الزمن على المادة يؤدي إلى تحللها. ولا شك أن عوامل مثل الرطوبة والحرارة وما ينتج عنها تؤثر في المادة الأثرية، كما تسبب الأمطار والفيضانات والمياه الجوفية وملوحة التربة في تلف المواقع ومكوناتها، وأحياناً تجرف السيول العارمة بعض الآثار والمواقع التاريخية. وتغير سطح التربة وما عليها من آثار، وقد تنقلها من أماكنها الأصلية. كما أن للرياح والبراكين دورها في عمليات التدمير والتصدع والتآكل. وقد تدفن مواقع بفعل حمم ورماد البراكين (الربيعان ١٤١٨هـ: ٢١).

ومن جهة أخرى، فإن للتلوث البيئي، مثل ما تنتجه المصانع ووسائل النقل من دخان ومواد كيميائية، دوراً في تلف التراث الأثري، ويزيد الأمر فداحة تفاعلي المجتمع الدولي عن هذه التأثيرات السالبة واستمرارها، رغم تحذيرات المهتمين بشأن التراث الثقافي بشكل عام.

ولقد شكلت التغيرات المناخية التي ظهرت على مستوى العالم تهديداً خطيراً للتراث الثقافي والآثار والمواقع الطبيعية، وهي تعد من التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي.

– عوامل بشرية

تبرز عدة عوامل بشرية تهدد التراث الأثري من بينها:

– قلة الوعي بأهمية التراث الأثري خاصة والتراث الثقافي بصورة عامة.

يقل الوعي بأهمية التراث الأثري ودوره لدى الجمهور العادي الذي يرجى منه أن يراقب الأخطار التي تهدد هذا التراث (نور الدين ١٩٩٢: ٧٧-٨٦). ورفع درجة الوعي عند الجمهور تتطلب جهوداً من مختلف وسائل الإعلام، وكذلك دور التعليم والجمعيات والأندية الثقافية وغيرها.

بناء الدولة يتطلب قاعدة ثقافية محلية تضع عليها الدولة بناءها الأساس، قبل أن تضيف إليه.

ويلعب التراث دوراً مهماً في تعزيز الهوية وإذكاء روح الوطنية للمجتمع، من خلال إبراز خصائص التراث الثقافي واستكشاف علاقة الناس وارتباطهم به. وهذا هو دور الأثريين والأنثروبولوجيين الذين يقدمون التفسيرات المناسبة للتراث الثقافي، ويبحثون عن التاريخ المشترك لإبراز الانصهار الثقافي في البلد وتأكيد وحدته وتجانسه بما يخدم القضايا الحيوية للبلد.

وقد دلت دراسات تراثية أجريت في العديد من الأقطار العربية على أن التراث الشعبي تظهر أهميته في أوقات الأزمات التي تمر بها الدول؛ كوجود خطر خارجي -على سبيل المثال- يهدد كيان الدولة. وفي هذه الحالة يمتلك التراث الشعبي من القدرة ما تمكنه من استنفار وحشد طاقات الشعب وتأمين تكاتفها لمواجهة مثل تلك الأخطار. فالمجتمع، شأنه شأن الكائن الحي، يتأثر سلباً وينتفض لدخول أي جسم غريب عليه؛ وعندئذ، يسعى لحماية نفسه بالانكماش والاتجاه إلى داخله، وتجميع قواه، استعداداً للدفاع (Hall and McArthur 1993).

– الأهمية الاقتصادية: إن التراث له أهمية تتمثل في إمكانية اجتراح تجارب الإنسان في الماضي، واستدعاء خبراته، لمجابهة تحديات الحاضر والمستقبل والإسهام في خطط التنمية.

ويعد التراث مسهماً في عملية التنمية ومصدراً من مصادر الدخل الوطني، بما له علاقة بالجذب السياحي. إضافة إلى معالجته للبطالة لكونه مصدراً من مصادر فرص العمل. كذلك فالصناعات التقليدية والحرف اليدوية إذا ما تم استخدامها وتطويرها بما يتناسب ودورها في التعبير عن المجتمع الصادرة عنه والقيام بتسويقها كفيلة أيضاً لتحقيق التنمية (سالمان ٢٠٠٩م: ٨١-١٠٤).

الأخطار المهددة للتراث الأثري

تتمثل الأخطار المهددة للتراث الأثري في عدة عوامل: بعضها ناتج عن ظروف طبيعية، وبعضها راجع لعوامل

- غياب السلطة المركزية

أدى غياب السلطة المركزية المسيطرة على كل أنحاء البلد في مرحلة ما من تاريخ بعض البلدان إلى تمكن بعض الأجانب والسكان المحليين من التعدي على قطع أثرية وتراثية، والخروج بها إلى أماكن أخرى (عبد التواب ١٩٩١: ١٠٠-١٠٣).

- الصراع المسلح والنزاعات والحروب المحلية

تؤدي النزاعات إلى حالة من الفوضى، تغيب فيها الرقابة ووسائل الضبط، ما يسمح بكل ما من شأنه أن يهدد التراث (اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م الخاصة بحماية التراث في حالة نشوب نزاع مسلح).

- السرقة والنهب والتزوير

تشكل جرائم التعدي على مواد التراث ظاهرة عالمية وتتفاوت بين السرقة والنهب والتقليد إلى الاتجار بمواد الآثار والتراث وتهريبها (الربيعان ١٤١٨هـ: ١٤-٢٠).

- الإهداء

درج بعض المسؤولين على إهداء قطع أثرية وتراثية لرصفائهم في الدول الأخرى، وتلك ظاهرة تمارس في بعض بلدان العالم الثالث (عبد التواب ١٩٩١: ٨٩-٩٠).

- الآثاريون والهواة

شارك الآثاريون أنفسهم في تشويه التراث وتدميره، إذ كان بعضهم ينقب في المواقع الأثرية بطرق لا تلتزم بالشروط العلمية. أما الهواة، فإنهم يسعون إلى نبش المواقع والحصول على القطع الفنية النادرة، دون تنقيبه بطريقة علمية أو الاهتمام بالمحافظة على الموقع.

- ضعف النظم والقوانين

في الكثير من البلدان لا تكون نظم وقوانين حماية التراث رادعة إلى الحد الذي يناسب حجم جريمة الإساءة إلى التراث.

- ضعف الرقابة الأمنية

من المحسوب له أن تكون منافذ الدولة من موانئ برية

وبحرية وجوية تخضع للرقابة، لضبط أي آثار أو موارد تراثية في طريقها إلى خارج البلد بشكل غير مشروع (الربيعان ١٤١٨هـ: ١٤-٢٠).

- ضعف الكوادر

تبرز هذه القضية حين تكون القوى البشرية العاملة في مجال إدارة التراث الأثري قليلة العدد أو محدودة الإمكانيات أو ضعيفة التأهيل. ويلاحظ أحياناً ضمن الضعف افتقار الكوادر للمفاهيم الحديثة بإدارة التراث. وكذلك غياب الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل في مجال إدارة التراث الأثري (37: 2001 Gisema).

- النشاط التنموي والعمراني

في أحيان قد تلعب الدولة نفسها دوراً في التدمير، إذ قد تطلق المشاريع البنائية والعمرانية عموماً دون التخطيط العلمي المسبق لحفظ الموارد التراثية الأثرية وبيئاتها أو تفادي إزالتها (الربيعان ١٤١٨هـ: ٢٢). ولا يمكن التحكم في الزيادة السكانية المضطردة وازدياد احتياجاتها المادية، إلا أنه يمكن تقليل الأثر السيئ على التراث الثقافي من خلال ربط خطط التنمية بالمسوحات الأثرية وعمليات الإنقاذ لمواقع التراث الأثري ودراساتها (الأصقة ٢٠١٠م: ١٥).

- السياحة

تلعب السياحة أيضاً دوراً في التدمير البطيء للآثار الثقافية وبيئته، إذ تتسبب أعداد السياح الكبيرة في تآكل ممرات المواقع الأثرية والتراثية وجدرانها، كما تؤثر كاميرات التصوير، وخاصة الضوء الصادر منها على الرسومات والكتابات والألوان، إضافة إلى وجود مركبات السياح قريبة من الموقع، يسبب تراكم العوادم على الصخور والجدران، ما يؤدي إلى تدهورها على المدى البعيد، وفي المواقع الأثرية المغلقة، وخاصة المغارات، تؤثر نسبة الرطوبة الناتجة عن الزوار في تحلل الموقع. وتسهم اللوحات التعريفية وملصقات الدعاية التي يصعب إزالة آثارها في تشويه جدران المواقع. أضف إلى ذلك العبث المتعمد الذي يقوم به بعض الزوار (الربيعان ١٤١٨هـ: ٢١)؛

الأصقة ٢٠١٠م: ١٦).

كل هذه العوامل مجتمعة تعدُّ من مهددات التدمير السريع والمستمر للتراث الثقافي.

تاريخ نشأة إدارة موارد التراث الثقافي، ومفهومها:

يعد تاريخ نشأة إدارة التراث الثقافي وتاريخ العمل الأثري وجهان لعملة واحدة. ولا نستطيع التطرق إلى موضوع إدارة التراث الثقافي إلا بالنظر في تاريخ علم الآثار وتطوره (المرجع السابق: ٢٢).

ونسبة لأن المواقع التراثية الأثرية تتعرض لخطر التدمير المتزايد، حاول الآثاريون منذ وقت طويل لفت الانتباه إلى الأمر، وذلك بالمطالبة بتوعية الناس بأهمية التراث، خاصة التراث الأثري، لأنه في حالة تدميره لا يمكن إعادته إلى وضعه الذي كان عليه. وقد أصدرت دول عدة تشريعات صارمة للحفاظ على التراث الأثري. كما أن النشاطات الميدانية من مسوحات وحفريات قد تزايدت في العقود الأخيرة، ما أدى إلى كشف النقاب عن تراث أثري أصبح هو الآخر مهدداً بالتدمير والزوال.

وقد ظهر مفهوم «إدارة الموارد الثقافية» مبكراً في الولايات المتحدة الأمريكية ليعني إدارة الآثار فقط، خاصة وأن المختصين في إدارة المنتزهات كانوا من الأثريين. ومن هنا، تعارف الناس على استخدام هذا المفهوم، ولكن بعد المؤتمر الذي عقد في مدينة دنفر الأمريكية عام ١٩٧٤م، لم يعد هذا المفهوم مقتصرًا بالنسبة للعاملين فيه على مواقع الآثار، وأصبح يضم شريحة عريضة من أنواع الموارد التراثية الأخرى، وهي إضافة إلى الآثار: المباني والمواقع التاريخية والمؤسسات الاجتماعية والفولكلور والفنون والحرف والعمارة وأماكن العبادة، وغيرها (المرجع السابق: ٢)، ولكن هذا لم يقنع بعض الباحثين في مناطق أخرى من العالم فلجأوا إلى مفهوم «إدارة التراث الثقافي Cultural heritage management» لأنه برأيهم يشمل جميع أنواع التراث الثقافي، ويتجنب اللبس الذي أثاره مصطلح «إدارة الموارد التراثية» (McManamon, 2000: 45).

وقد ظهر مصطلح إدارة الموارد الثقافية (Cultural

resources management) لأول مرة في مطلع السبعينيات، حين تنبه الآثاريون في الولايات المتحدة إلى ضرورة المحافظة على المواقع الأثرية ودراساتها، خاصة عندما نشأت مشاريع التنمية، وبناء الطرق. ولم يكن هذا التوجّه لحماية الآثار وتسجيلها، وإنما كان عبارة عن رؤية متكاملة للتراث الثقافي لدراسته بطرق علمية متكاملة وتقديمه للمجتمع المعاصر. وسعى هذا التوجه الجديد لربط جهود الآثاريين مع الجغرافيين والأنثروبولوجيين والمعماريين وغيرهم لتكوين منظومة فكرية تعنى بالتراث، وتخطط لحمايته والاستفادة منه (الأصقة ٢٠١٠م: ٣).

ارتبطت نشأة موارد التراث الثقافي بثلاث مدارس تتقارب في معاني مصطلحاتها، ولكنها تختلف في اتجاهاتها وفلسفتها ونظرتها إلى التراث (الحسين د.ت):

- **المدرسة الأوروبية.** وتعد هذه المدرسة الأم لهذا التخصص، لأنه يعود لها السبق التاريخي لوضع الأسس الأولى له، وعلى نحو خاص إيطاليا وفرنسا وبريطانيا.

وتعرّف هذه المدرسة إدارة الموارد الثقافية (Cultural legacy management) بأنها «مجال المهارات الهادفة إلى الفهم والحفاظ لتحقيق المتعة بتلك الموارد». ويتسم هذا المصطلح باتساع مجالاته، ليشمل أشكال الرسم الحديث والفنون التشكيلية المعاصرة، ويعتمد في فلسفته على استلهاً روح التراث، ولمساته الفنية والتطبيقية. ودفع هذا مديري التراث للتفكير في إحياء التراث الثقافي ودمجه في الحياة المعاصرة، ما يسمح باستمرار حياة التراث، ونقله للأجيال القادمة، إضافة إلى بث روح الإبداع في الفنون، وتأكيد الهويات الثقافية للشعوب.

- **المدرسة الأمريكية.** وشهدت ميلاد تخصص إدارة موارد التراث بشكل فعلي، فقد أدت الأحداث الداخلية في بعض الولايات إلى تطور بعض الأسس التطبيقية العلمية والعملية، ما سمحت بالتنظير التنظيمي والمؤسسي لهذا التخصص، ووضعها ضمن عمل إداري يدار من قبل المؤسسات، ويأخذ في الحسبان النظرة الشمولية للتراث. وتعرّف هذه المدرسة إدارة موارد التراث الثقافي (Cultural resources management) بأنه «التحكم بموارد

لتشمل منظور التنمية الثقافية للمجتمعات الإنسانية. أي أن التراث يصبح أداة ثقافية تستخدم في بناء قدرات المجتمعات وتنميتها.

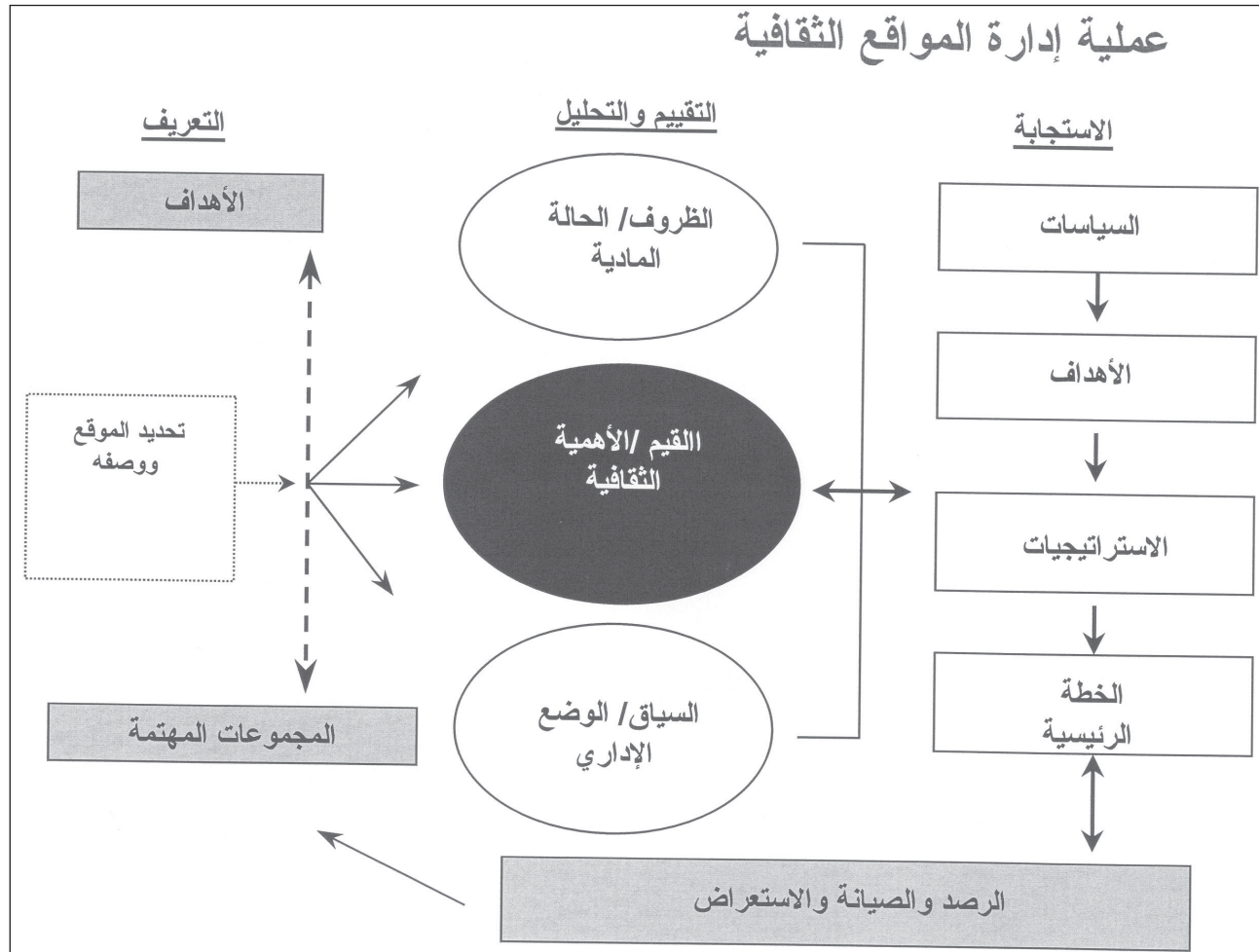
وعرّف بعض الباحثين إدارة الموارد الثقافية بأنها «تطبيق المهارات الإدارية، من حيث التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحكم والتقييم للوصول إلى مجموعة من الأهداف، وذلك من أجل حفظ السمات المهمة في التراث الثقافي لما يعود على الأجيال الحالية والمستقبلية بالفائدة» (Fowler, 1982: 1). كما عرّفها آخرون بأنها «فلسفة ومنهج ومصدر ذو فائدة على المدى البعيد» (Cleere, 1993: 402).

منهجية إدارة موارد التراث الثقافي (الشكل ٢)

التراث الثقافي بغرض إنجاز أهداف محددة». ويتميز هذا المصطلح بأن مجالاته تتسع لتشمل النسيج الثقافي أو الفسيفسائية الثقافية (Cultural mosaic) والموارد الطبيعية الأخرى، مثل: البحيرات والصحاري والجبال والوديان.

– مدرسة اليونسكو. أخذت هذه المدرسة على عاتقها مسؤولية الحفاظ على التراث؛ لأنه ملك للبشرية جمعاء. ووضعت قائمة لأهم مواقع التراث العالمي للمحافظة عليها.

وتعرّف اليونسكو إدارة الموروث الثقافي (Cultural heritage management) بأنها «المجال الحيوي للحفاظ على العطاء البشري وتقنين وتنظيم السبل المثلى لإدارته». وقد اختارت اليونسكو هذا التعريف لأنه يتماشى مع فلسفتها ويحقق أهدافها، كما أن هذا التعريف أكثر انطباقاً لمفهوم الآثار والتراث، وتتسع تطبيقاته الإدارية



الشكل ٢: يوضح جزء من منهجية إدارة مواقع التراث الثقافي (المصدر: Aslan 2005)

أولاً: الحماية

تتضمن وسائل حماية التراث الأثري ثمانية مجالات، هي: الحماية القانونية؛ الحماية الإدارية؛ الحماية الأمنية؛ الحماية التقنية؛ الصيانة والترميم؛ الوعي بقيمة التراث؛ الشراكة المجتمعية.

١- الحماية القانونية (القوانين والتشريعات الداعمة):

تقع مهمة الحماية المحلية القانونية للتراث الأثري على جبهتين رئيسيتين، تحتوي أنظمتها وقوانينها مواد لحماية التراث الأثري. والوصول إلى الحماية الفعالة لن يتحقق إلا بتكاتف هذه الجهات كلها معاً. وهذه الجهات هي:

الحماية المحلية

أ- الهيئة العامة للسياحة والآثار. ب- الوزارات ذات الصلة (الشؤون البلدية والقروية، وزارة الداخلية).

تقوم هذه الجهات بوضع نظم تمنع: أ- التعدي على مواقع التراث بأي كيفية. ب- حظر البيع والاستيراد والتبادل والإهداء والتصدير. ج- نزع الأراضي والملكيات التي تضم مبانٍ أو مواقع. د- منع تزوير قطع التراث أو تشويهها. هـ- النص على مواد تعاقب المتعدي بما يناسب الجريمة.

١. الحماية الإقليمية

تشكل الحماية الإقليمية من مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي تربط بين مجموعة من الدول في الإقليم الواحد، تجمعها بعض القواسم المشتركة. هذه الاتفاقيات والمعاهدات تشمل الكثير من الأمور التي يتم التعاون فيها بين هذه الدول، من بينها بنود تعرض لحماية التراث الثقافي، وقد تسنّ تشريعات وبروتوكولات لتبادل المجرمين ومهربين قطع التراث الحضاري وتجّارها. ويوكل لكل الدولة القيام بهذا الدور في أراضيها وعند موانئها البرية والبحرية والجوية. من بين هذه المنظمات، على سبيل المثال، جامعة الدول العربية، ومنظمة العالم الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوربي وغيرها.

هناك عدة طرق لحماية التراث الأثري، ويأتي في سياق الإدارة: التحديد أو التعريف، والتقييم، والمسح والتنقيب، والتسجيل، والترميم والصيانة، والمراقبة، والبحث العلمي، والحماية، وتوعية العامة بأهميته. ومما لا شك فيه، أن لكل مورد من موارد التراث المختلفة طريقة مثلى في الإدارة. فمواقع التراث العالمي تختلف إدارتها عن إدارة مواقع التراث الفارق، وتختلف أيضاً عن إدارة المواقع الأثرية أو المدن التاريخية (الأصقة ٢٠١٠: ١٥٧). وبصورة موجزة، يمكن القول إن لمنهجية إدارة موارد التراث، وخاصة الثقافي منها أربعة قواعد أساسية هي: التعريف والتحديد (Definition and identification)، أهمية موارد التراث، الحفاظ على الموارد التراثية وحمايتها، ووضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات (الزهراني - قسيمة ٢٠٠٩).

وترى الباحثة الأصقة (الأصقة ٢٠١٠: ٣) أن إدارة التراث الثقافي لا تقتصر فقط على الإدارة بمعناها التقليدي، والتي تشمل على عمليات مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحكم والتقييم، بل تتعداه إلى تحقيق الحماية المتكاملة للتراث. وفي هذا، في رأي الباحثة، معنى شمولي تتداخل فيه عدة عناصر، منها: الإدارة التنظيمية، والبحث العلمي المنهجي، والتشريعات والقوانين، والعرض، والاستثمار، وذلك للاستفادة من التراث لأغراض تنمية وحفظه للأجيال القادمة.

المبادئ العامة لإدارة التراث الأثري

إن الأخطار التي تهدد التراث تتجاوز البلد إلى ما بعده، ولا بد من تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية. وتختلف مناهج إدارة التراث من دولة لأخرى، ومن منطقة لأخرى، بل ومن مورد ثقافي لآخر. وهذا الاختلاف يعود أحياناً للقوانين والتشريعات التي تتخذها البلاد لحماية مواردها الثقافية (الأصقة ٢٠١٠: ١٧). ولذلك، لا يوجد منهج موحد يمكن اتّباعه لإدارة الموارد التراثية الثقافية. غير أن هناك مبادئ عامة من أربع عمليات أساسية تتبع لتحقيق هذا الغرض، وهذه العمليات هي: الحماية المتكاملة، البحث والدراسة، العرض، والتأهيل والاستثمار (الأصقة ٢٠١٠).

٢. الحماية الدولية

على النطاق العالمي توجد بعض المنظمات التي تقع عليها حماية التراث البشري خارج حدود دولة المنشأ. من بينها:

اليونسكو (WHC. Unesco.org/)

هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، إحدى منظمات الأمم المتحدة. تأسست عام ١٩٤٦م، وتضم معظم دول العالم. وضعت عدة اتفاقيات ومعاهدات خاصة بحماية التراث البشري. وتعمل عبر العديد من لجانها نحو ذلك الهدف. من أبرز تلك الاتفاقيات اتفاقية عام ١٩٥٤م (اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح)، واتفاقية عام ١٩٧٠م (اتفاقية وسائل تحريم ومنع تصدير واستيراد ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير قانونية) واتفاقية عام ١٩٧٢م (اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي).

كما أنشأت اليونسكو في عام ١٩٦٥م في باريس المجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS). ويتمثل دور المجلس في تعزيز تطبيع نظرية صيانة التراث المعماري والأثري ومنهجيته وتقنياته العلمية. ويقوم نشاطه على مبادئ الميثاق الدولي لصون المواقع والآثار وترميمها عام (١٩٦٤م)، وهو ما يسمى بميثاق البندقية، الذي يحوي ١٦ مادة. وجعلت مواده هذه المعيار التاريخي هو المعيار الأساسي الذي يقوم عليه حفظ الممتلكات الثقافية، فإخذ بذلك بعداً جديداً لم يشار إليه في المواثيق السابقة.

الإنتربول

أو ما يعرف بالشرطة الدولية، أنشأت عام ١٩٢٣م كمنظمة عالمية لتعقب الجريمة، بالتعاون مع الشرطة المحلية وتعقب الجريمة على المستوى الدولي. وبما أن عصابات سرقة التراث تتجول بين الدول لإخفاء خط سير المسروقات وتضليل البحث، ولذا فإن الأمر يتطلب سرعة الإبلاغ ودقة المعلومات حتى تتمكن من متابعة المسروق على النطاق العالمي.

المجلس الدولي للمتاحف (الآيكوم ICOM)

هو أيضاً منظمة عالمية، تأسس عام ١٩٤٦م (<http://icom.org>)

(museum/) ليعني بشؤون المتاحف والممارسة المتحفية، ويعمل على ربط المتاحف بكل ما من شأنه تطوير الأداء المتحفية. يعمل الآيكوم أيضاً على حماية التراث بالتعاون مع الأجهزة الأخرى ذات الشأن، ويمنع شراء أو قبول أي قطع متحفية تعرض بطريق غير مشروع. وينشر في دورياته صوراً ومعلومات للقطع المتحفية المسروقة التي تم التبليغ عنها.

هذه الأجهزة، محلية وإقليمية ودولية، منفردة ومجموعة، نجحت في بعض الحالات في استرداد قطع متحفية سرقت من بعض المتاحف. لكن رغم كل ذلك، هناك قطع أثرية ولوحات فنية وغيرها وجدت طريقها إلى خارج المتاحف، وما تزال مجهولة المكان.

٢- الحماية الإدارية

١- **إجراء المسح:** لتحديد المواقع الأثرية، لا بد من إجراء المسح اللازم لتحديد طبيعتها وأماكنها، وهو عمل تقوم به عادة وحدات الكشف الأثري بإدارات الآثار.

٢- **تسوير المواقع:** تتطلب بعض المواقع بعد كشفها ضرورة تسويرها منعاً لأي نوع من التعديات عليها بشرية أم غيرها. وربما يحتاج الأمر أحياناً إلى نزع ملكية الموقع، إن كان جزءاً من أرض يملكها شخص، وتعويضه.

٣- **حراسة الموقع:** دور الحراسة البشرية للمواقع هو دور محوري؛ لذا لا بد من تعيين حراس يقومون بمراقبة المواقع على مدار النهار والليل، منعاً لأي تعدٍ عليها، بالإشراف المباشر والمراقبة الدقيقة؛ ومن الأفضل أن يتميز الحارس أ- بالوعي الكافي بأهمية التراث ب- حسن السيرة والسلوك ج- أن يكون من أهل المنطقة د- أن يجيد القراءة والكتابة. ومن الأفضل أن يكون هناك أكثر من حارس للموقع وأن يتلقوا دورات تدريبية.

٤- **التفتيش:** يقوم بالتفتيش المقيم في المنطقة الذي ينوب عن إدارة الآثار، وهو شخص يحمل مؤهل جامعي على الأقل، ويقوم بالإشراف على المواقع لمراقبة الأخطار: طبيعية وبشرية، ويراقب الحراس بزيارات

خطاب موافقة تحوي تفاصيل دقيقة عن ما هو مصدر.

٢- **الحماية الخارجية:** كثيراً ما تتمكن العصابات من اختراق الجمارك وتهريب بعض القطع. من بين المنظمات الخارجية الدولية التي تعنى بحماية التراث:

الشرطة الدولية: أنشئت عام ١٩٢٣م وتضم معظم دول العالم، وقد أقرت اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في ١٩٧٨م. ومنذ عام ١٩٢٥م وهي تعمل بجد على كشف تهريب التراث. وعند صول إخطار من بلد ما إلى مركز الانتربول يقوم بتوزيعه على كل المراكز مع وصف مفصل للمسروق. وخلال ال ٢٥ سنة الماضية، سُجل أكثر من ٢٠٠٠ بلاغ نجحت في معظمها.

٤- **الحماية التقنية**

تتباين وسائل الحماية التقنية بين المواقع الأثرية من ناحية، والمتاحف الخاصة بها من ناحية أخرى.

١- **المواقع الأثرية:** تحتاج هذه المواقع إلى مراقبة دائمة تجنباً للأخطار البشرية والطبيعية من بين الوسائل المستخدمة:

أجهزة قياس الرطوبة: تتباين درجات الرطوبة خلال العام، لذا لا بد من متابعتها عبر أجهزة مقياس الرطوبة (الجهاز هايغرومتر).

أجهزة قياس الحرارة: تؤثر الحرارة سلباً على المباني وخلافها (ثيرموميتر).

حالياً بدأ استخدام نظام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لحماية مواقع التراث الثقافي والطبيعي. وفي هذه النظم يتم تتبع أحوال المواقع وحمايتها من خلال الصور الفضائية الملونة التي ترسلها الأقمار الاصطناعية والرادارات (الحسن ومحمد علي ٢٠١٠: ٥-٢). كما يتم بواسطة الصور الفضائية إعداد الخرائط الأساسية لمواقع التراث للحفاظ عليها وحمايتها من الأخطار البشرية والطبيعية (عثمان والحسن ٢٠٠٨: ٥٧-٧٢).

٢- **المتاحف:** تتعرض المتاحف لكثير من الأخطار، معظمها خارج ساعات العمل الرسمي. وتزود المتاحف عادة

مفاجئة للمواقع، ويتعاون والسلطات الحكومية في المنطقة، ويقوم كذلك بمراقبة أعمال البعثات الأثرية التي تنقب في المنطقة.

٥- **الإدارات الحكومية:** لا بد من التنسيق مع الإدارات الحكومية في المناطق، كل حسب اختصاصها؛ الشرطة للتعاون الأمني منعاً من التعدي على الآثار؛ البلديات عند إصدار تصاريح لبناء طرق أو امتدادات سكنية أو زراعية أو صناعية لإجراء مسح في المنطقة المهددة بالمشروع أو إزالة مباني قديمة.

٣- **الحماية الأمنية**

يعنى بها الحماية التي تتم من خلال أجهزة الأمن كالشرطة والجمارك وأجهزة الأمن الدولية، ويمكن تلخيصها في نوعين: داخلية وخارجية.

١- **الحماية الداخلية:** إن مهمة الأجهزة الأمنية في كل بلد هي حماية مصالح البلد التي يقع التراث في إطارها.

أ- **الشرطة:** تقع على الشرطة مسؤولية تجنب وقوع الجريمة بمتابعة التخطيط للجرائم في حالة ورود معلومات، وكذلك التحري والمتابعة لتوجيه ضربات اجهاضية للحدث. في حالة حماية التراث تقوم الشرطة بمنع الدخول إلى المناطق التراثية في حالة الإغلاق. في حالة وقوع الحدث على الشرطة ان تقوم بكامل الإجراءات في البحث والتحري. يقع على العاملين في مجال التراث في هذه الحالة:

١. سرعة الإبلاغ عن الجريمة؛ لأن الوقت يلعب دوراً حاسماً في هذا الأمر.

٢. تقديم وصف دقيق وصورة للمسروق إن كان قطعة مفقودة.

٣. تقديم معلومات دقيقة عن التعدي.

ب- **الجمارك:** بحكم كونها قابضة على مداخل البلد عليها مهمة حماية التراث من التهريب، وفي مهمة الموافقة على تصدير قطع تراثية يجب أن يرافقها

بالأجهزة الآتية لحمايتها:

أ. أجهزة مكافحة السرقة: هناك أجهزة ترسل تنبيهاً صوتياً أو ضوئياً، عند وقوع التعدي، منها: أجهزة الإحساس الكهربائي (عند الكسر أو فتح الأبواب والنوافذ)؛ أجهزة الإحساس الإشعاعي (الأشعة تحت الحمراء وتعطي إنذاراً صوتياً)؛ أجهزة الإحساس المغناطيسي والكهرومغناطيسي والاهتزازي والدوائر التلفزيونية.

ب. أجهزة مكافحة الحريق: تتعرض المتاحف للحريق بسبب التماس الكهربائي أو بفعل خطأ بشري. ومن تلك الأجهزة: أجهزة الإحساس الحراري: تعمل حين تتجاوز درجة الحرارة معدلها الطبيعي؛ أجهزة الإحساس الدخاني: جهاز كهروضوئي حين الإحساس بوجود أبخرة؛ الرشاشات المائية: شبكة أنابيب تحوي رؤوساً ينطلق فيها الماء تلقائياً عند حدوث الحريق؛ الرشاشات الغازية: ذات نظام رشاشات المياه فقط تحوي غازات مضادة للاكسجين (هليون، ثاني أكسيد الكربون)؛ الطففايات اليدوية: تعمل يدوياً، تعمل في حرائق محدودة وتحوي مواد مضغوطة.

هـ- الصيانة والترميم

الصيانة نقصد بها تهيئة المناخ الملائم للأثر، بينما الترميم يهدف للمحافظة على الأثر بالحالة التي تركه عليه الأقدمون.

تختلف كثيراً بنية الأثر قبل الكشف عنه وبعده؛ لذا، لا بد من ملاحظة ذلك، سواء كان الأثر منقولاً أم ثابتاً، وضرورة تحاشي تعرضه لعوامل بيئية جديدة تؤدي إلى تلفه.

بالنسبة للمتاحف: هناك عوامل تؤثر سلباً على المعروضات منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. الضوء على المخطوطات واللوحات والأقمشة والأخشاب والنسيج؛ إذ يجب أن لا تصل أشعة الشمس المباشرة للمعروضات عبر النوافذ.

ب. الرطوبة تؤثر سلباً على كل المواد العضوية وتؤدي إلى نمو الفطريات.

ج. الحرارة: تؤدي إلى تفتت جزيئات بعض الحجارة (الرخام).

د. الملوثات: (الدخان، الكربون) تكوين قشرة على الأثر وتفتيتها.

هـ. الحشرات: تهدد كل المواد العضوية.

٦- الوعي بقيم التراث

لعل أفضل الوسائل للتعامل مع التراث الطبيعي أو الثقافي لحمايته والمحافظة عليه هو الوعي بقيم التراث وأهميته التاريخية والثقافية والفنية. ويتطلب الوعي بالتراث استنهاضها لعدة منابر رسمية وشعبية، للقيام بتلك المهمة من الجهات التي تقع على عاتقها هذه المهمة.

١. وكالات الآثار والجامعات وهيئات السياحة

ينبغي عليها الإسهام في نشر الوعي من خلال الأنشطة الآتية:

١- تنظيم ندوات ومحاضرات ومؤتمرات.

٢- إصدار نشرات تعريفية.

٣- إقامة معارض.

٤- إقامة متاحف متنقلة.

٢. المؤسسات الإعلامية

لعلها الأسرع في الوصول إلى كل شخص وإلى كل بيت ومخاطبة الجميع، وهي:

أ- المذياع؛ أكثرها انتشاراً وأرخصها تكلفه ويمكن التقاط البث في كل مكان.

ب- التلفاز؛ أكثر الوسائل تأثيراً بحكم أنه يخاطب بالصوت والصورة. ويمكن للمذياع والتلفاز تقديم برامج ومقابلات، ومسلسلات، ومسابقات، وأفلام (بالنسبة للتلفاز).

ج- الصحف؛ تخاطب شريحة مثقفة قادرة على التأثير في غيرها ويمكنها أيضاً إجراء مقابلات وتحقيقات وندوات.

د- وسائل أخرى مثل الإنترنت والمسرح، وإن كانت أقل

تأثيراً.

٣. المؤسسات التعليمية والتربوية

تقع عليها مهمة تربية الأجيال التي ستضطلع بقيادة المجتمع مستقبلاً، ويمكن نشر الوعي عبر هذه المؤسسات عبر مقررات التاريخ والتربية الوطنية، وتنظيم رحلات دراسية للمواقع، ورحلات دورية للمتاحف، ومحاضرات، وعرض أفلام، ونشر كتيبات وملصقات.

٤. المؤسسات الاجتماعية والأدبية والرياضية

يمكن لهذه الأندية أن تلعب دوراً بإقامة ندوات تعريفية بتراث الأمة، وتنظيم رحلات ومسابقات، وعرض أفلام وثائقية، ووضع لوحات في الميادين والأندية.

٧- استعادة القطع والتحف الأثرية:

رغم أن إعادة الممتلكات الثقافية الأثرية إلى بلدانها الأصلية مسألة معقدة من النواحي القانونية والفعالية والتاريخية، لكن يجب العمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية، وخاصة منظمة اليونسكو، على استرداد الممتلكات والقطع والتحف الأثرية التي تم سلبها ونهبها والاعتداء عليها جراء الحروب والاستعمار. ويتم ذلك بتفعيل الاتفاقية الثقافية (اليونسكو ١٩٨٥م: ٦٣-٧٢) التي أقرت حق الدول في استرداد آثارها المنهوبة (الزهراني وقسيمة ٢٠٠٩: ٦٢).

٨- الشراكة المجتمعية

تعتمد سياسة الحماية المتكاملة لموارد التراث أيضاً على مبدأ الشراكة المجتمعية، إذ تلعب المجتمعات المحلية دوراً مهماً في حماية التراث الأثري. ويتم ذلك من خلال إشراكها في اتخاذ القرارات ووضع الخطط ورسم السياسات الداعمة للتراث. كما تمثل المجتمعات المحلية في لجنة المواقع الأثرية في بعض الدول لما لهذه اللجنة من دور فعال تضطلع به في بث الوعي بأهمية التراث الأثري في المجتمع المحلي (الزهراني وقسيمة ٢٠٠٩: ٦١).

ثانياً: البحث والدراسة

يعد البحث في التراث الأثري أحد الأركان المهمة في

الحفاظ عليه، وتشتمل مهمة البحث في التراث الأثري على عدد من العمليات، وهي التعريف والتحديد، والتقييم، والتسجيل والمسح والتنقيب والترميم والصيانة والبحث العلمي، ويمكن إنجاز هذه العمليات من خلال المسوحات الأثرية الشاملة أو المحدودة، باستخدام الوسائل العلمية الحديثة. وتسجل المعلومات التي يحصل عليها من خلال المسح في الحاسب الآلي. ولا شك أن التسجيل والتوثيق يساهمان في الحفاظ على التراث الأثري وحمايته من النهب والاتجار غير المشروع، كما أن لهما إسهاماً في تسريع عجلة البحث وإعداد الخطط لإدارته (الزهراني وقسيمة ٢٠٠٩: ٦١؛ الأصقة ٢٠١٠م: ٢٢). وقد يصاحب هذه العملية عادة ترميم الموقع أو القطع الأثرية المكتشفة، وهذا بالطبع يعتمد على الخطط الموضوعية وعلى الإمكانيات المادية والعلمية المتوفرة. وعند التنقيب يجب النشر العلمي لتحقيق الأغراض المعرفية التعليمية، وكذلك نشر المعلومات للعامة؛ بهدف رفع الوعي الثقافي.

ثالثاً: العرض

يسعى عرض التراث الأثري إلى رفع درجة الوعي لدى الجمهور والتعريف بأهميته كتراث ثقافي، وينبغي أن يعكس هذا العرض اهتمام الدولة بالحفاظ على تراثها وتقديرها لقيمتها. وتختلف أهداف العرض، فهي تراوح بين أهداف تعليمية أو تثقيفية، أو اقتصادية أو ترفيهية. وتبذل الدول الغربية جهوداً كبيرة في عرض تراثها، إذ تخطط لهذه العملية بشكل دقيق، وذلك لأنها تعد الجمهور شريكاً مهماً في الحفاظ على هذا التراث، وعندما تؤتي هذه الجهود ثمارها فإنها توفر على الدولة عبئاً مالياً وبشرياً كبيراً يتمثل في توفير الحماية للتراث (المرجع السابق: ٢٠).

يعرض التراث الأثري في عدد من الأماكن مثل المتاحف والمواقع الأثرية والتاريخية والمعارض والشبكة العنكبوتية وغيرها. وتحرص الإدارات التي تتبنى المناهج الحديثة في عرض التراث الأثري على تقديم تفسيرات موضوعية وعلمية واضحة لجميع أطياف المجتمع. إضافة إلى ذلك، يوفر العرض للباحثين والمهتمين الفرصة للإطلاع على المعلومات الخاصة بالتراث الأثري، ما ينعكس مرة أخرى على تنمية

التراث وحمايته ونشر الوعي (المرجع السابق: ٢١).

رابعاً: التأهيل والاستثمار

يتطلب الحفاظ على التراث الأثري والاستفادة من قيمه المتعددة إيجاد شركاء يسهمون بالتعاون مع الجهات المختصة في استثماره اقتصادياً وتوظيفه لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهناك الكثير من الجهات التي من الممكن أن تسهم في تطوير هذا التراث، منها: القطاع الخاص، وبعض الجهات الحكومية، والمجتمع المحلي، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية، ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها. وينبغي في هذه الحالة أن تعي الجهة المستثمرة أن الهدف الرئيس هو الحفاظ على هذا التراث وليس تحقيق مصالح ذاتية (المرجع السابق ٢٢).

حالة إنقاذ التراث الأثري لمنطقة النوبة السفلى

تمتد منطقة النوبة السفلى من جنوب أسوان بجمهورية مصر إلى الشلال الثاني، عند مدينة وادي حلفا السودانية في شمالي السودان (الخريطة ١). ويلاحظ أن أرض هذه المنطقة من نوع حجر الجرانيت. كما يلاحظ أن مجرى النيل الحجري الرسوبي فيها كان في غاية الضيق. أما الآن فإن هذا الجزء مغمور تحت مياه بحيرة ناصر التي تكونت بعد إنشاء خزان السد العالي في العام ١٩٧١م، ويعد هذا السد ثاني أكبر السدود في العالم (Hassan 2007: 75). لكن في الماضي، وقبل بناء السد العالي، كانت النوبة السفلى غنية نسبياً بأرضها الخصبة الصالحة للزراعة (Olson and Josef Wegner 1992: 1)، خاصة عند ملتقى مداخل الوديان الكبيرة، مثل وادي العلاقي في الضفة الشرقية للنيل. كما اشتهر سهل دكة بخصوبته العالية. ولا ريب أن النيل شكّل المحور الذي تدور عليه حياة كل القاطنين على ضفافه.

قديماً، عُرفت هذه المنطقة بعدة أسماء عبر تاريخها الحضاري؛ فقد عرفت في العهد القديم باسم كوش، وفي المصادر الإغريقية باسم إثيوبيا، وباسم النوبة في العصر الروماني (Fagan 1996: 532).

وقد شهدت هذه المنطقة نشاطاً أثرياً ضخماً، وذلك استجابة للتعليلات المتكررة والمتوالية لخزان أسوان الذي

شُيّد في الفترة ما بين ١٨٩٨ و ١٩٠٢م. ولم يسبق بناء الخزان أي عمل أثري.

المسح الأثري الأول (١٩٠٧-١٩١١م)

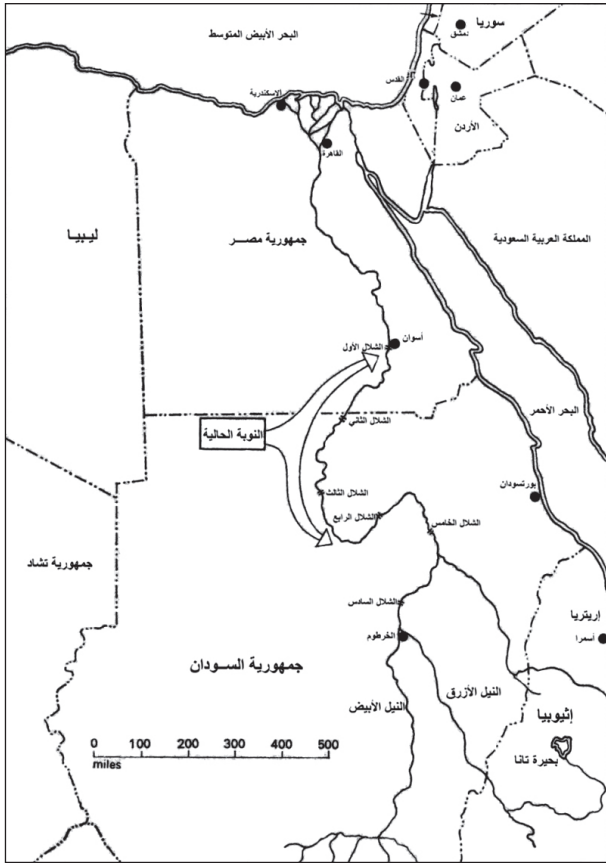
بدأ البحث العلمي في المنطقة مع بداية أعمال المسح الأثري الأول للنوبة في عام ١٩٠٧م حين صدر قرار من الحكومة المصرية بتعليق خزان أسوان، الأمر الذي سينتج عنه غرق المنطقة جنوبي أسوان حتى قرية الدر. وكان الهدف هو جمع وتسجيل البيانات عن الحضارات القديمة التي سيتم العثور عليها في هذه المساحة. وقد قاد رايزنر (G. A. Reisner 1909 and 1910) أعمال هذا المسح في مرحلته الأولى ثم تلاه فيرث C. A. M. Firth الذي أكمل المسح حتى وادي السبع (Firth 1911 and 1912).

يعد هذا العمل أول حملة إنقاذ أثرية بمنطقة النوبة. ومن نتائج أعمال هذا المسح هو رسم الخطوط الأساسية للتسلسل التاريخي الحضاري للمنطقة، اعتماداً على الدلائل الأثرية التي تم الحصول عليها من أعمال التنقيب (Reisner 1909 and 1910). وقد اكتشفت خلال هذا المسح العديد من الحضارات السودانية القديمة، من أقدمها حضارة المجموعة أ التي تمثل آخر حلقات العصر الحجري الحديث وبدايات عصر المعادن (العصر البرونزي).

إن المنهج الذي اتبعه رايزنر في أعمال المسح والتسجيل الدقيق حظي بقبول عالمي واسع. ولكن الخلل في إدارته يتجلى في التركيز بصورة رئيسة على التنقيب في المقابر بغرض الحصول على المقتنيات الأثرية، أما مواقع السكن فقد وجدت القليل من الاهتمام والبحث. كم يلاحظ أن المنقبين قد سيطرت على أفكارهم النظرية الانتشارية ومدرسة علم المصريات، ما أضر كثيراً بالتفسير الحضاري والثقافي لمظاهر الحضارة السودانية وسماتها (Adams 1967: 1-32).

المسح الأثري الثاني (١٩٢٩-١٩٣٤م):

في العام ١٩٢٩م، نودي بقيام حملة المسح الأثري الثانية للنوبة، إثر قرار الحكومة المصرية بتنفيذ تعليقة ثانية لخزان أسوان، سيترتب عليها إغراق كل المنطقة من وادي السبع



الخريطة ١: موقع منطقة النوبة الحالي (الخريطة معدلة ومصدرها: Adams 1977: 14)

الأثري في هذه الدراسات سادت فيها وجهة النظر التاريخية وتاريخ الفن. وقد كشف أثناء الحملة عن نحو ألف موقع أثري لمداخن ومستوطنات وتحصينات، وتشكل بذلك مادة أثرية هائلة يمتد تاريخها من العصور الحجرية إلى العصور الإسلامية.

نتائج الحملة:

- ما تم على المستويات الثلاثة من الحملة يشكل أول وأكبر محاولة لعمل إنقاذي أثري على مستوى العالم. وهي محاولة لها إيجابياتها وسلبياتها التي نورد منها بإيجاز كما يلي:
- نفذ العمل بأحدث النظريات والمناهج والوسائل الحديثة التي كانت سائدة آنذاك.
- كشف عن كم هائل من المادة الأثرية ورسم السجل

إلى أدندان على الحدود السودانية المصرية. ووضع على قيادة هذه الحملة الإنجليزيان والتر أمري ولورنس كيروان. وقد أكدت حفريات هذه الحملة كل النتائج التي توصلت إليها الحملة الأولى.

توقفت أعمال المسح والتنقيب الأثري في النوبة السفلى لفترة طويلة، نتيجة للركود الاقتصادي الناجم عن الحرب العالمية الثانية، ولم تستأنف إلا في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، عندما قررت الحكومة المصرية بناء السد العالي الذي ينجم عنه بحيرة ضخمة تغطي كل المنطقة الممتدة من أسوان حتى مدينة وادي حلفا السودانية.

حملة السد العالي (١٩٦٠-١٩٨٠م):

عندما قررت الحكومة المصرية إنشاء السد العالي تتهبت الحكومتان السودانية والمصرية للأخطار التي ستحيط بآثار منطقة النوبة. فما كان منهما إلا أن دقتا ناقوس الخطر ودعتا الأمم في جميع أنحاء المعمورة لم يد العون والمساعدة لاجتباب الكارثة. ولما كانت عملية إنقاذ كل آثار هذه المنطقة أكبر من الإمكانيات المالية والفنية للحكومتين السودانية والمصرية، فقد تبنت المشروع المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، فدعت في الثامن من شهر مارس من عام ١٩٦٠م كل دول العالم للمشاركة والإسهام؛ لأن إنقاذ هذا التراث الخالد واجب إنساني قبل أن يكون واجباً وطنياً يخص السودان ومصر وحدهما. وقد شهدت بلاد النوبة قيام واحدة من أضخم الأعمال الأثرية الإنقاذية في العالم بقيادة اليونسكو، واستمرت هذه الأعمال نحو عشرين عاماً (Save-Soderbergh 1987: 9). واستجابت للدعاء كل من دول أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا وأرسلت العديد من فرق التنقيب والترميم بلغ عددها نحو أربعين بعثة (Hassan 2007: 84). لقد تمت إدارة هذا العمل الأثري الضخم تحت إشراف آدمز (W.Y. Adams) الذي أشرف على المسح والتنقيب على ضفة النيل الغربية، بينما أشرفت البعثة الإسكندنافية المشتركة على العمل في الضفة الشرقية.

خلافًا للحمليتين السابقتين اللتين ركزتتا على دراسة المقابر، فقد اهتمت الحملة الأخيرة بدراسة آثار المناطق السكنية، ما ساعد كثيراً في اكتمال صورة الحياة اليومية والاجتماعية للحضارة السودانية. كما أن أعمال البحث

- شارك في العمل لأول مرة خبراء من تخصصات الجيولوجيا والهندسة المعمارية، إضافة إلى علماء الآثار والمصريات (Hassan 2007: 84).
 - لم تكن هناك خطط عمل ملزمة للبعثات، وغاب التنسيق خلال العمل.
 - لم يكن لليونسكو دور مباشر، ولا لهيئة الآثار في الرقابة والإشراف على مسار العمل (Hassan 2007: 90).
 - أضرت اتفاقية المناصفة الموقعة من قبل الجانب السوداني مع البعثات الأجنبية كثيراً بالمقتنيات والممتلكات الأثرية السودانية، وذلك بتحويل نصف الموارد الثقافية المكتشفة حينها ونقلها إلى خارج البلاد (قسمة ٢٠٠٨م: ١٥٧).
 - لم تتمكن أغلب البعثات إلا من نشر تقارير أولية وذلك لقصر المدة والسرعة التي تمت بها عمليات إنقاذ آثار النوبة. القليل من التقارير نشرت في وقتها وبعضها بعد خمس وعشرين سنة، وبعضها الآخر بعد خمسين سنة. والباقي لا يزال تحت النشر، بالنسبة للحملتين الأولى والثانية. مؤخراً، نشرت اليونسكو قائمة بنحو ٧١٨ كتاباً ومقالاً عن نتائج حملتها بالنوبة (Christophe 1977).
 - غابت عنا الصعوبات التي واجهتها البعثات والتي يمكن العمل على تجنبها مستقبلاً.
- نظرة شاملة لنتائج الحملة**
- إن الحملات الإنقاذية في النوبة السفلى تبدو في واجهتها إنقاذاً للآثار، ولكنها في حقيقتها إنقاذ لتراث إنساني ثمين يمتد عمقه التاريخي لآلاف السنين من العصور الحجرية إلى وقتنا الحاضر. وقد تعرضت المنطقة طوال تاريخها لتيارات ثقافية وتغييرات مناخية مختلفة. وبالتالي، فإن دراسة هذه الآثار تعكس كل هذه التجارب والتحويلات البيئية وكيفية التكيف معها.
- وقد درست آثار منطقة النوبة السفلى من قبل بعثات (روسية وهندية وأوروبية وأمريكية وإفريقية) ذات مدارس فكرية مختلفة كلها وُثِّت في منشورات ومجلات، منها ما نشر ومنها ما لم ينشر حتى الآن، لتعكس تجربة إنسان
- الحضاري لشمال السودان (اللوحة ١).
- صرح العمل الكثير من الأفكار السالبة عن حضارة المنطقة. فقد أوضحت الأبحاث الدور الطليعي الذي قامت به النوبة كمدخل وحلقة وصل ما بين إفريقيا وبلاد الشرق الأدنى القديم، وخاصة مصر.
 - أدى العمل إلى تفكيك الصروح الشاخصة ونقلها وإعادة تركيبها في بيئات ملائمة لحمايتها (اللوحة ٢-٤) واستثمارها في السياحة الثقافية (Hassan 2007: 87). وقد كانت كلفة هذا العمل باهظة، إذ ذهب جل التمويل إلى تفكيك الصروح ونقلها.
 - ازدهرت السياحة الثقافية والطبيعية في المنطقة، نتيجة للدور الذي قامت به الحملة الإنقاذية من تفكيك للصروح الشاخصة وإعادة تركيبها، وما صاحبها من دعاية إعلامية.
 - أدت الحملة إلى ظهور اهتمام عالمي بمواقع آثار النوبة وتاريخها، ويتضح ذلك في الكثير من المعارض والمؤتمرات التي نُظمت والمنشورات والمجلات التي صدرت والجمعيات العلمية التي نشأت (Hassan 2007: 89-90).
 - جذبت حملة إنقاذ آثار النوبة الثالثة انتباه العالم لبعض المشاكل المرتبطة بإنشاء السدود الضخمة. كما قاد نجاح الحملة الإنقاذية إلى أعمال إنقاذية لاحقة مشابهة في مناطق أخرى في العالم، مثل: موقع مدينة البندقية في إيطاليا، وموهنجودارو في باكستان، وبوروبودور في إندونيسيا، والأكروبول في أثينا (Save -Soderbergh 11: 1987). وبدأت بعض الدوائر العلمية تتحدث عن علم الآثار الإنقاذي (Salvage archaeology) وعلم آثار السدود (Dam archaeology) في تأثير ناتج ربما من حملة إنقاذ آثار النوبة.
 - نتج عن الحملة تجربة ميدانية ومعملية أثرية تعد الأضخم في تاريخ علم الآثار. واكتسب الأجانب خبرة هائلة من بيئة مختلفة. وفي الوقت الذي تم فيه تدريب هذه الكوادر، كان تدريب الكوادر الوطنية شبه معدوم.

وضرورة العمل على صونه وحمايته وإستثماره بالطرق العلمية المناسبة.

وإن جاز لنا أن نقدم بعض التوصيات فإننا نوصي بالآتي:

- دعم المبادرات التي تطرحها الهيئات العامة ووكالات الآثار للحفاظ على التراث الأثري وحمايته وتأهيله واستثماره.

- ضرورة نشر المعرفة وزيادة الوعي بالتراث الثقافي لأنه يساعد على حماية التراث الأثري والاهتمام به وتميمته، وتطوير المناطق والمواقع المحيطة به، في تشكل مصادر جاذبة للسياحة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنشيط للحركة السياحية في مناطق التراث.

- يُعدُّ الحفاظ على التراث الأثري وتأهيله مسؤولية الجميع يسهم فيها كل فرد. كما أنه ليس ملكاً لبلد بعينه وإنما هو ملك للعالم كله.

- بناء قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية في مجالات الحماية والمحافظة والترميم والتأهيل للمواقع الأثرية.

- إن توظيف التراث الأثري ومعانيه؛ الرمزية، والجمالية، والمعرفية والاقتصادية كألية وإستراتيجية فاعلة في وجه التيارات الثقافية الوافدة، يعد من أنجع السبل والطرق في الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية. فالتراث بصورة عامة يمكن أن يقوم بدور إستراتيجي في التصدي لتحديات العولمة الثقافية المعاصرة؛ ولا بد من أن ترتبط بالأصل (تراثنا وحضارتنا) وأن نتواصل، في ذات الوقت، مع روح العصر.

- يشهد العالم تغيّرات مناخية تشكل دون شك تهديداً على مواقع الآثار، وهي تعد من التحديات الكبيرة التي يجب مواجهتها لحماية التراث الأثري.

- الاستفادة من تجربة حملة إنقاذ آثار النوبة.

- تشير الحملة عملياً إلى أن التراث الأثري هو تراث إنساني عام؛ وعليه، فعند تعرضه للمخاطر يمكن اللجوء إلى التعاون الدولي لجلب المساعدات (في

هذه المنطقة. هذه التجربة يمكن أن ننهل منها في واقعنا ومستقبلنا؛ إذ إن خبرات الماضي وتجاربته قد تشكل معادلات جاهزة لما سيواجهنا من تحديات مشابهة في الحاضر والمستقبل. وهنا تظهر قيمة التراث وجدواه، ولنا أن نتخيّل حجم الكارثة لو أن هذه المادة الأثرية لمنطقة النوبة السفلى بكل ما تحويه من زاد معرفي قد فقدت إلى الأبد، لا قدر الله.

خلاصة وتوصيات

يشير هذا البحث إلى أن الجزء الأكبر من التراث الأثري هو حصيلة تجربة المجتمع في الأزمنة الماضية التي انتقلت عبر الأجيال، وتتعدد أشكاله وصوره، ومن أبرز عناصره المواقع الأثرية وعمرانها ومتاحفها.

وقد برز علم إدارة موارد التراث الثقافي، إلى الوجود، كفرع من علم الآثار في الولايات المتحدة في مطلع السبعينيات من القرن العشرين وارتبطت نشأته بثلاث مدارس، هي: المدرسة الأوروبية، والمدرسة الأمريكية، والمدرسة العالمية متمثلة في اليونسكو. وتختلف هذا المدارس في إتجاهاتها وفلسفتها ونظرتها إلى هذا التراث الثقافي.

ويلاحظ في ختام هذا البحث أن أهداف علم الآثار الحديث باتت تختلف كل الاختلاف عن رصيفاتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؛ فبعد أن كان الهمُّ الأول للآثاري هو الكشف عن مواقع الآثار ودراستها، نراه اليوم يضيف إلى مسؤولياته مهمات جديدة من أهمها المحافظة على التراث الثقافي وصيانه وتوعية الناس بأهمية هذا التراث، وكذلك تهيئة المواقع الأثرية التراثية وتأهيلها لتكون مصادر جذب سياحي، وعنصراً مهماً من عناصر الدخل الوطني. وبما إن هذه الأمور بحاجة إلى التخطيط المسبق، فإنه لا بد من توفر عنصرين مهمين، هما القوانين والتشريعات اللازمة، وتوفير الكوادر البشرية المدربة.

قدم البحث عرضاً لحالة إنقاذ التراث الأثري لمنطقة النوبة السفلى والتي تعد أول وأكبر حملة لإنقاذ تراث في تاريخ البشرية، وبالتالي أكثرها إقناعاً بجدوى التراث

رؤية علمية واضحة وشاملة ومتكاملة لإدارة التراث
الأثري لحفظه وصونه للاستفادة منه ونقله للأجيال
القادمة.

حالة شح الموارد المالية والبشرية) من الهيئات
والمؤسسات العالمية التي تعنى بتراث البشرية عموماً.

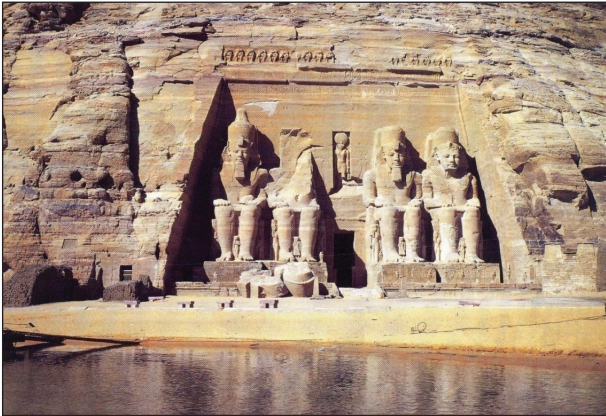
• وأخيراً، يشير مجمل التوصيات أعلاه إلى ضرورة وجود



اللوحة ٢: معبد أيزيس بجزيرة فيله قبل نقله وتفكيكه وإعادة
بنائه
(المصدر: (Save-Soderbergh 1987: 31



اللوحة ١: رسوم صخرية لماشية (مؤرخة للفترة ما بين الألف
الثالث والألف الثاني ق.م) بعبكا بمنطقة الشلال الثاني
(المصدر: (Save-Soderbergh 1987:177



اللوحة ٤: واجهة معبد الملك رمسيس الثاني بأبي سمبل قبل
تفكيكه ونقله وإعادة بنائه
(المصدر: (Save-Soderbergh 1987: 27



اللوحة ٣: معبد إيزيس بعد تفكيكه ونقله وإعادة بنائه
(المصدر: (Save-Soderbergh 1987: 32

أحمد أبو القاسم الحسن: قسم السياحة والآثار، جامعة حائل

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

ابن منظور، ١٩٧٢م، لسان العرب، ج ١، دار صادر، بيروت.
الأصقه، خيرية بنت عبدالله إبراهيم، ٢٠١٠م، إدارة التراث الثقافي في
المملكة العربية السعودية حالة الحرف والمصنوعات التقليدية، بحث
غير منشور، مقدم لاستكمال متطلبات درجة الدكتوراه في قسم الآثار -

إبراهيم، عبد الباقي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، حماية الآثار والتخطيط
العمرائي. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ١٩٧٨م، المقدمة، دار الهلال، ط
٤، بيروت.

جامعة الملك سعود. الرياض.

الحسن، أحمد أبو القاسم؛ محمد علي، عباس سيد أحمد، ٢٠١١م، الاستشعار عن بعد واستخداماته في علم الآثار، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني: ٥-٢٥، مسقط.

الربيعان، أحمد علي، ١٤١٨ هـ، حماية الآثار في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار والمتاحف، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، الرياض.

الزهراني، عبدالناصر بن عبدالرحمن، ٢٠٠٩م، «إدارة موارد التراث - العمارة في المملكة العربية السعودية (وجهة نظر)»، ص ٢٦٩-٣٠٨. ورقة عمل مقدمة في ندوة «الاتجاهات الحديثة في إدارة المصادر التراثية»، تونس، الجمهورية التونسية، أغسطس ٢٠٠٧م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

الزهراني، عبدالناصر بن عبدالرحمن، ٢٠١٢م، إدارة التراث العمراني، دراسات أثرية (٧)، سلسلة علمية محكمة تصدرها الجمعية السعودية للدراسات الأثرية، جامعة الملك سعود، كلية السياحة والآثار، الرياض. الطابور، عبدالله علي؛ المنصوري، فاطمة مسعود؛ عبدالرحمن، عبدالله، ٢٠٠٢م، مدخل للتراث الشعبي في الإمارات. إشراف وتحرير حسن محمد النابودة. مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة.

دانيال، غلين، ٢٠٠٠م، موجز تاريخ علم الآثار، ترجمة عباس سيد أحمد محمد، دار الفصيل الثقافية، الرياض.

سالمان، سلامة سالم، ٢٠٠٩م، «دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة ومدى مساهمته في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية»، ورقة عمل

ثانياً: المراجع غير العربية

مقدمة في ندوة «الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي» ص ٨١ ١٠٤، مراكش، المملكة المغربية، أغسطس ٢٠٠٨م، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

شريف، نجم الدين محمد، (د.ت)، إنقاذ آثار النوبة، رسالة المتحف رقم: ٦، مطبعة التمدن، الخرطوم.

عبد التواب، عبد الرحمن، ١٩٩١م، طرق تسرب الممتلكات الثقافية الربية الاسلامية إلى الخارج. التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن العربي: ٨٧-١٠٣. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس.

عثمان، بدرالدين طه؛ الحسن، أحمد أبو القاسم، ٢٠٠٧م، «نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في علم الآثار وإدارة الموارد التراثية»، أدوماتو ١٥: ٥٧-٧٢، الرياض.

قسيمة، كباشي حسين، ٢٠٠٨م، التجربة السودانية في إدارة التراث الثقافي، المروة للطباعة والنشر، الخرطوم.

قسيمة، كباشي حسين، الزهراني، ٢٠٠٩م، مقدمة في إدارة موارد التراث، الرياض.

محمد علي، عباس سيد أحمد، ١٩٩٩م، «عودة الآثار إلى أوطانها: حالة المملكة العربية السعودية». ندوة الآثار في المملكة العربية السعودية حمايتها والمحافظة عليها، المجلد الثاني: ٩٢٤. الرياض..

نور الدين، عبدالحليم. ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، دور وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية في تنمية الوعي الأثري. حماية الآثار والأعمال الفنية: ٧٧-٨٦. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

Adams, W. Y., 1967. "Continuity and Change in Nubian Culture History", SNR 48: 1-32.

Adams, W. Y. 1977. **Nubia: Corridor to Africa**. London: Allen Lane.

Aslan, Zaki. 2005. **Monitoring as a Means of Preventive Conservation in Heritage Management**. ICCRom.

Biersted, R. 1963. **The Social Order**. New York: Mc Graw Hill.

Carman, John. 2002. **Archaeology and Heritage**, Midsomer Norton, Bath.

Christophe, L. A. 1977. **Campagne internationale de l'UNESCO pour sauvegarde des sites et monuments de Nubia**. Paris: UNESCO.

Cleere, Henry F. (ed.), 1984. **Approaches to the archaeological heritage**. Cambridge University Press.

Cleere, Henry F. 1989. Archaeological Heritage Management in the Modern World. **One World Archaeology**, vol. 9. Unwin Hyman Ltd. USA.

Cleere, Henry F. 1993. «Managing Archaeological Heritage», **Antiquity** 67: 400-409.

Edetstein, Alexa., Youichi Ito and Hans Mathias Kepplinger. 1989. **Communication and Culture: a comparative approach**. New York. Longman.

Emery, W. B. 1965. **Egypt in Nubia**. London: Hutchinson.

Fagan, B. M. (ed.). 1996. **The Oxford Companion to Archaeology**. Oxford University Press.

Firth, C.M., 1911. "The Archaeological Survey of Nubia. The Archaeological Survey of Nubia", **Bulletin**, 7: 1-19.

Firth, C.M., 1912. **The Archaeological Survey of Nubia: Report for 1908-1909**. Cairo.

Fowler, D. 1982. **Conserving American Archaeological Resources**.

Gisema, K. 2001. Cultural Resources Managements the Case of the Fourth Cataract Region. Unpublished Ph.D Thesis. University of Khartoum.

Hall, C. M and McArthur, S. 1993. «The marketing of heritage», in C. M. Hall and S. McArthur (eds), **Heritage Management in New Zealand and Australia**, Oxford University Press, Auckland.

Hassan, Fekri. A. 2007. "The Aswan High Dam and the International Rescue Nubia Campaign. African", **Archaeological Review** 24: 73-94.

Kroeber, A. L. and Kluckhohn, C. 1985. **Culture: A Critical Review of Concepts and Definitions**. New York: Random House.

Lipe, W. D. 1984. **Value and meaning in cultural heritage resources**. In **Approaches to the archaeological heritage**. Henry. F. Cleere (ed.), 10-11. Cambridge University Press.

McManamon, F. P. 1996. "The Antiquities Act – Setting basic preservation policies", **CRM** 19 (17): 18-23.

Olson, Stacie and Josef Wegner. 1992. **Ancient Nubia**

Egypt's Rival in Africa. The University Museum of Archaeology and Anthropology, University of Pennsylvania, Philadelphia.

Reisner, G.A., 1909. **The Archaeological Survey of Nubia. The Archaeological Survey of Nubia Bulletin** 3: 5-20, Government Press, Cairo.

Reisner, G.A., 1910. **The Archaeological Survey of Nubia. Report for 1907-1908, vol. 1: Archaeological Report**. Government Press, Cairo.

Save-Soderberg. T. 1987. **Temples and Tombs of Ancient Nubia**. London: Thames and Hudson.

Smith, L. 1993. «Towards a theoretical framework for archaeological heritage management», **Archaeological Review from Cambridge**, 12 (1): 55-75.

Tylor, E. B. 1958. **Primitive Culture**. New York: Harper and Row.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح. لاهاي ٢٦ مارس ١٩٩٩:

<http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001306/13069ab.pdf>

معاهدة فاليتا (الاتفاقية الأوروبية بشأن حماية التراث الأثري):
<http://conventions.coe.int/treaty/en/treaties/Html/143.htm>

اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري:
(ICAHM) <http://icomos-org/icahtm>
المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية:
(ICCROM) <http://iccrom.org/>

اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

<http://whc.unesco.org/fr/conventiontext>

– اليونسكو ١٩٨٥م، الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي.

– اليونسكو ٢٠٠٥م، المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي. اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافية والطبيعي. مركز التراث العالمي. موقع على الإنترنت:

<http://www.whc.unesco.org/en/guidelines>

– إيكوموس: المجلس الدولي للآثار والمواقع:

<http://www.international.icomos.org/about>

المجلس الدولي للمتاحف:

<http://icom.museum/>